كل الأحوال، يحتاج الأمر الى تصوّر آخر لمواجهة المقاومة التي سيبديها الفلسطينيون عند بداية هذه الخطوة. فقد تلجأ إسرائيل الى ارتكاب مذابح جماعية. ويعتقد هؤلاء بأن الطرد لا ينطبق على فلسطينيي الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ فقط، ولكن على عرب ١٩٤٨ أيضاً[٥٩].

أمّا زعيم حركة موليدت، رحبعام زئيفي، وهي الحركة التي حصلت على مقعدين في الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨)، فكان شرطه الوحيد لدعم حكومة يشكلها الليكود هو إجراء استفتاء حول ترحيل الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، تحت شعار «إما نحن أو هم»[٦٠].

نحو رؤية فلسطينية

تقدّم متابعة الجدل الدائر حول المسألة السكانية في المجتمع الاستيطاني الصهيوني فكرة كافية عن المشكلة التي يعاني منها هذا المجتمع على صعيد العمق البشري؛ كما تؤكد المتابعة، على نحو أو آخر، أن القيادات الاسرائيلية، السياسية والفكرية، تعي أبعاد هذه المشكلة، وتحاول معالجتها بمنطق تحكمه النظرة المستقبلية، ومحاولة تصدير المشكلة الى الجانب العربي.

ولذلك، فانه، في ضوء القناعة بالطبيعة الممتدة للصراع الدائر على أرض فلسطين ومن حولها، يصبح الجانب العربي الفلسطيني مطالباً بمعالجة مضادة للبعد السكاني في الصراع، تهدف الى تعميق الأزمة في المعسكر الاستيطاني الصهيوني، من جانب، وتقوية الجبهة العربية الفلسطينية في إطار هذا البعد، من جانب آخر. والتحرك الصحيح الى المعالجة المطلوبة يتمّ من منطلق حقيقة أن السكان في الصراع لا يمثلون، بالضرورة، مصدر قوة أو ضعف لأي طرف، وإنما يعتمد ذلك، في المقام الأول، على خصائص البشر وكيفية تعبئتهم، كمّاً وكيفاً. أي ان هذا الأمر يعتمد، بالأساس، على تقدير طاقات العنصر البشري، ثمّ توظيفها بشكل مناسب في إطار مشروع حضاري متكامل للمواجهة. والمتصوّر أنه يمكن الاقتراب من عنصر القوة السكانية في الجانب العربي من خلال مستويين: المستوى الأول (مستوى كلّي) يأخذ في الاعتبار الاطار الواسع للمواجهة بين الطرف العربي عموماً، مقابل الطرف الصهيوني عموماً. والمستوى الثاني (مستوى جزئي) يأخذ في الاعتبار المواجهة الدائرة في الاطار الأضيق بين الطرف الاسرائيلي والطرف الفلسطيني. ان هذه المقاربة تتيح الفرصة لتقويم حقيقي لمدى نجاح النموذج الاستيطاني الصهيوني من عدمه، على الصعيد السكاني.

في المستوى الكلي، يلاحظ وجود تفوّق بشري عربي على الجانب الصهيوني، وبخاصة اذا كان المعنى هو العنصر البشري اليهودي الصهيوني داخل اسرائيل وخارجها، وذلك بالمنظار الحالي والمستقبلي. فالدراسات الأكثر تفاؤلاً تقدر مجموع اليهود في العام ٢٠٠٠ ـ كما سبق وذكرنا ـ بما لا يتجاوز أربعة عشر مليوناً، هذا في الوقت الذي سيبلغ مجموع العرب في ذلك الحين نحو ٢٩٥ مليوناً. ولو نظرنا الى هذا البعد السكاني في المحيط الاقليمي الأضيق حول الكيان الصهيوني، أي دول الطوق العربي (سوريا ولبنان والأردن ومصر)، وفي حدود العام ٢٠٠٠ أيضاً، فسوف نجد أن التوازن السكاني سيكون، أيضاً، في صالح الجانب العربي (نحو ٩٤ مليوناً مقابل أربعة عشر)[٦١]. ومع ذلك، لا نستطيع القول ان هذا التفوق يمكن أن يؤدي الى حسم المواجهة، في حال استمرار أسلوب توظيف العنصر البشري بالشكل القائم حالياً.

وقد يظهر أن هذه الملاحظة تعتبر أمراً بديهياً. ومع ذلك، فان التأكيد عليها في هذا الموضع أمر مطلوب. فمعظم الاشارات العربية المتعلقة بالجانب السكاني من الصراع تكاد تهمل، تماماً،